

## من حصاد 2014

## جليد العقوبات الغربية يجمّد طرق التواصل مع روسيا



واجه الاقتصاد الروسي عام 2014 تحديات عديدة كان بعضها متعلقاً بهيكلة الدولة الروسية واعتمادها على عائدات النفط، فيما ارتبط البعض الآخر بأسباب وعوامل خارجية، لا سيما العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا، إضافة إلى انخفاض أسعار النفط وتأثيره على أرباح روسيا في قطاع الطاقة وعلى قيمة الروبل. لكن في المقابل، استطاعت القيادة الروسية تحقيق إنجازات استراتيجية عبر اتخاذ قرارات جريئة، والمضي في اتفاقات إقليمية من شأنها أن تعزز موقع روسيا في الأسواق العالمية، وذلك عبر التوقيع مع الصين أكبر اتفاقية غاز والتي بلغت 400 مليار دولار، واتت ضمن سياسة عدم الارتكاز على الأسواق الأوروبية، كما نجحت روسيا في الالتفاف حول بلغاريا والاتفاق مع تركيا لتصدير الغاز عبرها إلى اليونان وباقي الدول الأوروبية، إضافة إلى قرارات شجاعة نصّت على البحث عن أسواق جديدة لاستيراد حاجاتها، لا سيما من المواد الغذائية.

وكان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أشار إلى أنّ العقوبات لن تجدي نفعا، وما توجّه أميركا لرفع الحظر عن كوبا، إلا دليل قاطع على أنّ هذه السياسة قد أصبحت من الماضي، ولا تبي أي مستقبل.

إنتاج روسيا من النفط  
يبلغ أعلى مستوى في عام الماضي

بلغ متوسط إنتاج روسيا من النفط في عام 2014 أعلى مستوى في فترة ما بعد الحقبة السوفياتية ليصل إلى نحو 10.6 مليون برميل يوميا، بزيادة 0.7 في المئة عن العام الماضي.

فيما تراجع صادرات الخام الروسية بنسبة 3.8 في المئة مقارنة مع العام الماضي، لنصل إلى نحو 4 ملايين برميل يوميا.

أما في ما يخص الغاز الطبيعي، فقد تراجع إنتاج روسيا في 2014 بنسبة 4.2 في المئة عن العام الماضي، ليصل إلى 640.237 مليار متر مكعب. وسجلت شركة «غازبروم» أكبر منتج للغاز الطبيعي في روسيا انخفاضا نسبته 9 في المئة في الإنتاج ليصل إلى 432 مليار متر مكعب.



## الصلوات

حافظ الدولار الأميركي في سوق بيروت المالية على استقراره، وأقل على سعر وسطي 1507.50 ليرة لبنانية وفقا لنشرة مديرية القطع والعمليات في مصرف لبنان.

العملة	بالدولار		بالليرة اللبنانية	
	شراء	مبيع	شراء	مبيع
اليورو	1.2057	1.2059	1809.91	1825.58
الدينار السوري	179.31	180.39	8.35	8.42
الدينار الأردني	0.7075	0.7095	2118.56	2136.91
الدينار العراقي	1162.00	1164.00	1.29	1.30
الريال السعودي	3.75	3.7503	400.26	403.72
الدينار الكويتي	0.2852	0.2857	5257.44	5302.98
الدرهم الاماراتي	3.6729	3.6413	408.66	412.20
الريال القطري	3.6406	3.64013	412.25	415.82
الجنيه المصري	6.9414	6.9415	216.24	218.11
الليرة التركية	1.8132	1.8144	827.54	834.71
الفرنك السويسري	1.5653	1.5655	2349.67	2370.02
الجنيه الاسترليني	1.5478	1.5482	2323.55	2343.67
الاتف بين ياباني	120.41	120.44	12.46	12.57
الدولار الكندي	1.0163	1.0167	1476.64	1489.42
الدولار الاسترالي	1.0407	1.0409	1562.24	1575.77
الاتف فرنك افريقي	511.99	514.69	2.92	2.95

## المصادن

المعدن	أمس	السابق	النسبة
الذهب	1189.80	1186.80	0.25%
الفضة	15.887	15.813	0.47%
البلاتينيوم	1206.05	1213.40	-0.61%

حتى الساعة 07:30 مساءً بتوقيت بيروت.

## حركة مرفأ بيروت

رست أمس داخل أحواض مرفأ بيروت 18 باخرة منها 9 بواخر جديدة حملت 77724 طناً، فيما غادرت 10 بواخر وينتظر وصول 12 باخرة بحسب لائحة الغرفة الدولية للملاحة في بيروت.

الباخرة التي غادرت: أكسبرس 1، ام ازمير، وينترفيل، سيمبريا، كارلا، بولوكس، سامر، سي بيونير، تورنتو.

## الطاقم

تراجعت الاربعاء أسعار المشتقات النفطية بمعدل 1200 ليرة لبنانية لصفحة كل من البنزين 98 و95 ووتان. 1000 ليرة لبنانية لصفحة الديزل واول والمازوت و900 ليرة لبنانية لصفحة الكاز. كما انخفض سعر قارورة الغاز 300 ليرة لبنانية.

جاء ذلك في قرارات اصدرها وزير الطاقة والمياه آرثور نظريان حدد بموجبها الحد الاعلى لاسعار مبيع المشتقات النفطية في الاسواق اللبنانية التي أصبحت على الشكل الآتي:

	أسعار 31 كانون الأول	أسعار 24 كانون الأول	أسعار 17 كانون الأول
بنزين 98 ووتان	23800 ل.ل	25000 ل.ل	26000 ل.ل
بنزين 95 ووتان	23100 ل.ل	24300 ل.ل	25300 ل.ل
مازوت احمر	16900 ل.ل	17900 ل.ل	19200 ل.ل
ديزل اويل للمركبات	17100 ل.ل	18100 ل.ل	18900 ل.ل
كاز	18500 ل.ل	19400 ل.ل	20500 ل.ل
قارورة غاز زنة 10 كلغ	14500 ل.ل	14800 ل.ل	14700 ل.ل
قارورة غاز زنة 12.5 كلغ	17600 ل.ل	17900 ل.ل	17800 ل.ل
برميل النفط الخام البرنت	56\$	60\$	62\$

عقوبات جديدة على شركات الأسلحة الروسية والمستثمرين في مشاريع النفط التي تعتمد على تكنولوجيا متطورة، في حين فرض الاتحاد الأوروبي حزمة أخيرة من العقوبات استهدفت جمهورية القرم الروسية، حيث حظر على الأوروبيين السياحة والاستثمار والتجارة في القرم، إلا أنه لم يفرض عقوبات جديدة ضد الاقتصاد الروسي في شكل عام متفادياً صب المزيد من الزيت على العلاقات الملتبحة مع موسكو.

ويعتقد مراقبون أن الصعوبات التي يمر بها الاقتصاد الروسي حالياً، ومنها هبوط سعر صرف الروبل ستتسبب بمشكلة حقيقية للشركات الأوروبية التي تصدر منتجاتها إلى روسيا مهددة الآلاف من العاملين الأوروبيين بفقدان وظائفهم، وتمس هذه القضية آلاف الشركات الأوروبية التي تعمل في روسيا وكذلك المصارف الأوروبية التي تقدر قيمة قروضها لشركات ومصارف روسية بأكثر من 128 مليار يورو.

ويتوقع خبراء أن يتوخى الأوروبيون في عام 2015 منتهى الحذر في التفكير بتشديد عقوباتهم ضد روسيا، فيما سيعاد فتح ملف العقوبات مجدداً مع انتهاء مدة سريان عدد من العقوبات المفروضة للبيع القبل وانقضاء قمة الاتحاد الأوروبي في آذار المقبل.

الاقصادية الخاصة بغية ضمان أمن روسيا يقضي بفرض قيود على استيراد المنتجات الزراعية من الدول التي أيدت العقوبات ضد روسيا لمدة عام واحد، وبالفعل تم الإعلان في اليوم التالي عن حظر كلي ولمدة عام كامل

## حادثة سقوط الطائرة الماليزية فوق شرق أوكرانيا جاءت لتصب زيت العقوبات على نار الأزمة

على واردات لحوم الأبقار والخنازير والطيور، والأسماك، والحليب ومشتقاته، والخضروات والفواكه من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وأستراليا وكندا والنرويج.

وفي 13 كانون الأول 2014، أقر الكونغرس الأمريكي بمجلسيه بالإجماع ما سمي بقانون دعم الحرية في أوكرانيا، والذي يفرض

قامت دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة في آخر تموز 2014 بإقرار حزمة عقوبات اقتصادية على روسيا، طاولت قطاعات المال والطاقة والدفاع، وعدداً من الشخصيات الاعتبارية الروسية.

وفي 11 يوليو 2014 قررت دول الاتحاد الأوروبي إضافة 24 شخصية إلى قائمتها السوداء بينهم قادة في جمهوريتي دونيتسك ولوغانسك الشعبيتين شرق أوكرانيا وأعضاء في حكومة القرم إضافة إلى مسؤولين ورجال أعمال روس، وبهذا ارتفع العدد الإجمالي للأشخاص الذين تستهدفهم العقوبات الأوروبية إلى 119.

وفرضت أوروبا وأميركا في خطوة منسقة حظر تصدير التقنيات ذات الاستخدام المزدوج العسكري والمدني في مجالات محددة، وحظر تصدير الأسلحة إلى موسكو، فضلاً عن فرض حظر على التعاملات بالأوراق المالية الخمسة مصارف روسية كبيرة، هي «سبيربنك» و«في تي بي» (مصرف التجارة الخارجي) و«فينيش إيكانوم بنك» (بنك الاقتصاد الخارجي) و«غازبروم بنك» (مصرف تابع لشركة غازبروم الروسية للطاقة) و«روس سيلخوز بنك» (المصرف الزراعي الروسي).

وفي 6 آب وقع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين قراراً لتطبيق بعض الإجراءات

الاقتصادية في أميركا لسبعة مسؤولين روس و17 شركة روسية، كما حظر الاتحاد الأوروبي منح تأشيرات لـ15 شخصية روسية أخرى.

ويعد حادثة الطائرة الماليزية من طراز «بوينغ 777» التي سقطت فوق منطقة

## فرضت موسكو حظراً على واردات بعض المنتجات الزراعية والغذائية من الدول المشاركة بالعقوبات ضدها

دونيتسك في 17 تموز 2014 اتهم الغرب من دون وجه حق وفي شكل اعتباطي روسيا بوجود علاقة لها بإسقاط هذه الطائرة التي لم تظهر حتى الآن أي أدلة تدل على الجانب الروسي بهذه الحادثة، مما حدا بهذه الدول إلى إيجاد حجة أخرى للتصعيد ضد روسيا من طريق فرض عقوبات اقتصادية جديدة، وبالفعل

تعرض الاقتصاد الروسي خلال عام 2014 لمواقف مثيرة تميزت بسلبيتها أبرزها العقوبات الغربية التي فرضت على مراحل بحجة تدخل موسكو بالآزمة الأوكرانية.

وبدأت العقوبات الغربية على مراحل منذ آذار الماضي، حينها اختارت واشنطن وبروكسيل التصعيد مع روسيا على خلفية الأزمة الأوكرانية، وعدم اعترافهما بنتائج استفتاء شعبي أيد خيار عودة شبه جزيرة القرم إلى روسيا، وتم فرض حزمة أولى من عقوبات شملت تجسيد أصول وحظر سفر بعض الأشخاص الروس والأوكرانيين إلى الدول المشاركة في العقوبات، بحجة علاقاتها بالآزمة الأوكرانية، إضافة إلى تجسيد محادثات بين الغرب وروسيا حول ملفات عسكرية وأخرى تتعلق بالاستثمارات، وأعلنت الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عن تعليق مباحثات انضمام روسيا للمنظمة.

وأعلنت روسيا حينها أنها سترد على هذه العقوبات الغربية وأعربت عن استعدادها لأي احتمال.

وفي نيسان وأيار تم توسيع قائمة العقوبات ضد روسيا نتيجة تدهور الوضع في شرق أوكرانيا، وفرضت واشنطن مجموعة ثانية من العقوبات تحظر التعاملات

## عام قاتم على الروبل الروسي

واجه الروبل الروسي خلال عام 2014 ضغوطاً قاسية بسبب العقوبات الغربية التي فرضت على الاقتصاد الروسي على خلفية الأزمة الأوكرانية، وانخفاض أسعار النفط إلى مستويات قياسية.

ففي بداية عام 2014، بدأ سعرا صرف الدولار واليورو بتسجيل مستويات جديدة أمام الروبل لم تسجل منذ أوائل عام 2009، مع قيام بنك روسيا المركزي بتوسيع سقف ممر تعويم الروبل أمام سلة عملات أجنبية ليصبح ما بين 33.40 روبل و40.40 روبل، وارتفع سعر صرف الدولار أمام الروبل في أول يوم عمل في روسيا بعد انتهاء عطلة أعياد رأس السنة والميلاد بداية عام 2014 متجاوزاً مستوى 33 روبلا.

وبتاريخ 24 كانون الثاني ارتفع سعر صرف اليورو إلى مستوى قياسي ملامسا الحاجز النفسي عند مستوى 47 روبلا، مقتربا من أعلى مستوى تاريخي سجل أمام الروبل في شهر شباط عام 2009، حين بلغ سعر صرف الدولار 36.73 روبل وسعر صرف اليورو 47.25 روبل.

وعلى خيرة في سوق العملات في بداية عام 2014 انخفضت العملة الروسية بتراجع الطلب على الأصول الموقمة بالروبل، إضافة إلى تأثيرات بنك روسيا المركزي الذي قلص تدخلاته الهادفة إلى دعم العملة الوطنية في سوق العملات، وقلص عمليات شراؤه للروبل من 60 مليون دولار يوميا إلى الصفر، في خطوة غايتها الانتقال إلى نظام صرف مرن وسلس للعملة الوطنية.

وقال خبراء إن البنك المركزي كان يعمل على استقرار سعر صرف الروبل في عام 2013، أما في عام 2014 فكانت أولوياته خفض مستوى التضخم، لذلك ازداد تقلب سعر صرف العملة الروسية خلال العام.

وتابع الروبل تراجعته التدريجي في شباط 2014 ليتجاوز سعره أمام الدولار 36 روبلا للدولار الواحد، وأمام اليورو 49 روبلا لليورو الواحد، بسبب حالة عدم اليقين بشأن الوضع في أوكرانيا واستمرار



9.5 في المئة، إلا أن رفع سعر الفائدة لم يكن صادماً للأسواق ولم يؤثر في شكل ملموس على سعر الصرف وقال محللون جيوسياسية في المنظمة الأساسية ليس عاملاً رئيسياً بالنسبة إلى الروبل.

وبدأ تدهور الروبل بالتسارع بعد أن تراجع أسعار النفط إلى مستويات قياسية بعد قرار «أوبك» عدم خفض الإنتاج، حتى يوم 16 كانون الأول الماضي (الثلاثاء الأسود)، يومها سجل الروبل مستويات قياسية منخفضة على رغم قرار البنك المركزي الروسي رفع سعر الفائدة الرئيسي من 10.5 في المئة إلى 17 في المئة، وبلغ سعر صرف الدولار 80.1 روبل فيما تجاوز اليورو عتبة المئة روبل بقليل.

وحاول خبراء هذا التدهور إلى زيادة حدة المضاربات في سوق العملات، إضافة إلى ضغوط اقتصادية خارجية ناجمة عن تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية، وتأثير العقوبات التي فرضت على الاقتصاد

شهر حزيران دوراً في انخفاض قيمة الروبل، حينها توقع المحللون في الأسواق أن يتابع الروبل انحداره في حال استمرت المخاطر الجيوسياسية في المنظمة بالارتفاع.

وتغيرت الظروف الخارجية في شكل ملحوظ خلال الشهرين التاسع والعاشر من عام 2014 مع استمرار انخفاض أسعار النفط في شكل كبير، وتشديد العقوبات على عدد من الشركات الروسية الكبيرة، كما خلق ضغوطاً على العملة الوطنية، كما فرضت روسيا في آب قيوداً على واردات بعض المنتجات الزراعية والغذائية من الدول التي فرضت عقوبات ضدها، ما أدى إلى تسارع في نمو أسعار المواد الاستهلاكية في روسيا.

وقال بنك روسيا المركزي نهاية شهر تشرين الأول 2014 دعم الروبل وكبح جماح التضخم الذي وصل معدله إلى أرقام مرتفعة، وذلك من طريق رفع سعر الفائدة الأساسي بنسبة 1.5 في المئة إلى

نزوح رؤوس الأموال، إلا أنه عاد للارتفاع في الأسبوع الأول من شهر آذار مع انحصار مخاوف المستثمرين بعد أن أصدر الرئيس الروسي أمراً بعودة وحدات الجيش الروسي التي شاركت في مناورات عسكرية بالقرب من الحدود الأوكرانية إلى أماكن مرابقتها الدائمة، إضافة إلى تصريحات بان البنك المركزي الروسي سيعزز تدخلاته في سوق الصرف في حال دعت الضرورة، وفي نهاية شهر حزيران 2014 وصل سعر صرف الدولار إلى 34 روبلا للدولار الواحد، وتجاوز اليورو مستوى 46 روبلا لليورو الواحد.

ومع بدء فرض العقوبات الغربية ضد روسيا تعرض الروبل لضغوط إضافية للضعف الناتجة من الاخطار الجيوسياسية وتضاعف حدة المعارك في أوكرانيا، زاد من حدتها قيام وكالة «موديز» للتصنيف الائتماني بخفض تقيدها لمستقبلية لتصنيف روسيا إلى «سلبية»، كما لعب تراجع أسعار النفط الذي بدأ في

## برنت ينزل لأدنى مستوى بعد 2009 دون 56 دولاراً بفعل تخمة المعروض



أغلقت الأسواق يوم الخميس بمناسبة عطلة رأس السنة الميلادية الجديدة. وسجلت الأسعار مكاسب في بداية أول أيام التداول في 2015 لكنها لم تستمر طويلاً.

وتراجع سعر الخام الأميركي في عقود شباط شهر أقرب استحقاق 1.05 دولار إلى 52.22 دولار للبرميل بعد بلوغه أعلى مستوياته أمس عند 55.11 دولار عقب فترة وجيزة من بدء التداول.

وواجهت الأسعار مزيداً من الضغوط أمس بفعل علامات على استمرار زيادة إنتاج بعض من كبار منتجي النفط في العالم.

العراق ثاني أكبر منتج في «أوبك» إن متوسط صادراته بلغ 2.94 مليون برميل يوميا في كانون الأول مسجلاً أعلى مستوى له منذ عام 1980.

وفي ليبيا قال مسؤول كبير بقطاع النفط إنه تم إخفاء حريق ضخم في صهاريج ميمياء السدر أكبر مرافق تصدير النفط في ليبيا.

وما حد من مكاسب النفط أيضاً في التعاملات المبكرة أمس مسوحات أظهرت ضعف نشاط المصانع في الصين وأوروبا في كانون الأول بما يبرز ضعف النمو الذي أدى إلى إبطاء وتيرة ارتفاع الطلب على النفط وتأثر سلباً في الأسعار.

بدد خام برنت مكاسبه التي حققها في التعاملات المبكرة أمس وتراجع إلى أدنى مستوياته بعد عام 2009 دون 56 دولاراً للبرميل في ظل تخمة المعروض التي هوت بأسعار النفط إلى النصف منذ حزيران وطلعت على إعادة المستثمرين ترتيب مراكزهم في بداية العام استعداداً لانتعاش محتمل في نهاية المطاف.

ونزل سعر برنت إلى أدنى مستوى له في أكثر من خمس سنوات مع إجماع السعودية أكبر الدول المصدرة للنفط في العالم وغيرها من كبار المنتجين الخليجين عن خفض الإنتاج في مواجهة النمو السريع لإنتاج النفط الصخري الأميركي على رغم دعوات أعضاء آخرين في منظمة أوبك لخفضه.

وهبط سعر مزيج برنت في العقود الآجلة تسليم فبراير مشابهاً 1.66 دولار إلى 55.67 دولار للبرميل بحلول الساعة 1237 بتوقيت غرينتش منخفضاً نحو 5 في المئة عن أعلى مستوياته أمس 58.54 دولار الذي سجله بعد 30 دقيقة من بدء التداول.

ولاست الأسعار أدنى مستوياتها بعد عام 2009 عند 55.48 دولار للبرميل بعد أن بلغ متوسطها نحو 110 دولارات في الفترة بين عامي 2011 و2013.